

١٠٢٨ (دورة ١١) — البلدان التي ليس لها منفذ بحري وتوسيع نطاق التجارة الدولية

ان الجمعية العامة ،

اذ تدرك أن تشجيع التجارة الدولية يقتضي من البلدان التي ليس لها منفذ بحري تسهيلات كافية في ميدان العبور ، (الترانزيت) ،

تدعو حكومات الدول الاعضاء إلى أن تعترف اعترافاً كاملاً بحاجات الدول الاعضاء ، التي ليس لها منفذ بحري ، في ميدان تجارة العبور (الترانزيت) ، وان تتيح لها ، بناء على ذلك ، التسهيلات الكافية في هذا المدى على ضوء القانون الدولي وما جرى عليه العمل ، مع مراعاة الحاجات المقبلة الناتجة عن الانماء الاقتصادي للبلدان التي ليس لها منفذ بحري .

الجلسة العامة ٦٥٦

٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٧

١٠٢٩ (دورة ١١) — المشاكل الدولية الخاصة بالسلع الأساسية

ان الجمعية العامة ،

اذ تلاحظ أن « دراسة الاحوال الاقتصادية العالمية لسنة ١١٥٦ »^(١) قد أكدت مرة أخرى أهمية المشاكل المتعلقة بالتجارة الدولية للسلع الأساسية ، بالنسبة الى الاستقرار الاقتصادي العالمي والانماء الاقتصادي للبلدان المتقدمة اقتصادياً ،

اذ ترى الحاجة الى تشجيع دراسة هذه المشاكل دراسة كافية باجراء الابحاث والمشاورات الدولية ،

١ - تسترعى انتباهاً حكومات الدول الاعضاء الى الفرصة المتاحة لها بموجب الفقرة ٣ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٥٥٢ ، واو (دورة ١٨) المتضمن في ٥ آب (اغسطس) ١٩٥٤ ، لlift نظر لجنة التجارة الدولية للسلع الأساسية الى المشاكل المتعلقة بهذه السلع ،

(١) مطبوعات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : ١٩٥٦/٢/ج/١٠

٢- وتحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٦٢٠ (دورة ٢٢) المتخد في ٩ آب (أغسطس) ١٩٥٦ ،

٣- وتلتمس من المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعوة لجنة التجارة الدولية للسلع الأساسية إلى أن تدرس بعناية خاصة أهمية المشاكل الدولية الحالية الخاصة بالسلع الأساسية بالنسبة إلى الاستقرار الاقتصادي العالمي ، وذلك ضمن برنامج أعمالها الحالي ، ومع مراعاة الأجزاء المتصلة بالموضوع الوارد في البيان التمهيدي الذي القاه الأمين العام^(١) في دورة المجلس الثانية والعشرين ومراعاة مناقشات اللجنة الثانية في الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة ،

٤- وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل في حدود الموارد المتوفرة ، مساعدة لجنة التجارة الدولية للسلع الأساسية مساعدة تامة في أعمالها ولاسيما في إعداد الدراسات التي اقترحت أجراءها *

الجلسة العامة ٦٥٦
٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٧

١٠٣٠ (دورة ١١) - مسألة إنشاء صندوق الأمم المتحدة الخاص للانماء الاقتصادي

ان الجمعية العامة ،

اذ تعتقد أن ازدياد انسياط رؤوس الأموال إلى البلدان المختلفة اقتصاديا ، إنما يخدم ، باسهامه في تحسين اقتصادياتها ، قافية السلم ويساعد على بلوغ قسط أكبر من الرخاء في جميع البلدان ، وخاصة في نشوء التباين القائم بين معدلات النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة اقتصاديا والبلدان المتقدمة اقتصاديا ،

واذ تذكر الرغبة النامية في أن تزيد الأمم المتحدة أعمالها في ميدان تمويل الانماء الاقتصادي ، وخاصة فيما يتعلق بتمويل المشروعات غير الرابحة ،

واذ تشير إلى أن إنشاء صندوق الأمم المتحدة الخاص للانماء الاقتصادي كان موضوع دراسة مستفيضة من جانب الجمعية العامة منذ عدة سنوات ، أى منذ اتخاذها

(١) المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والعشرين ، الجلسة رقم ٩٣٤ *